مؤتمنا والا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بدين
دين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفعه
الدين الى الوارث وعلى الميت دين ادعى المودع
دفعه الى ماذون مالكها وكذباه فالقول له في براءته
لا في وجوب الضمان عليه الماذون له بالدفع اذا ادعى
وكذباه فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا
كالغصب والدين لا كما في فتاوى قاضيخان والهداية ومن
الثاني اذا اذن المؤجر المستاجر بالتغيير من الاجرة
فلا بد من البيان وهي في احكام العمارة من فصول العمادي
استاجر بعيرا الى مكة فهو على الذهاب دون المجيء ولو
استعار بعيرا فهو عليهما كذا في اجارة الولوالجية
وفي وكالة البزازية المستبضع لا يملك الايضاع
والايداع والابضاع المطلقة كالوكالة المخزونة
بالمشية حتى لو دفع اليه شيئا وقال له اشتر لي ثوبا
صح كما اذا قال اشتر لي به اي ثوب شئت وكذلك لو
دفع اليه بضاعة وامره ان يشتري لي به ثوبا صح
والمضاعة كالمضاربة الا ان المضارب يملك
البيع والمستبضع لا الا اذا كان في عقد ما يعلم
انه وقصد الاسترباح او دفع على خلاف النهي العارية
كالاجارة تنتهي بموت احدهما كذا في المنية القول
للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال امرني

كما اذا قال اشتر لي به اي ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا صح

الذي دفعها اليه فلان فدفعها اليه وكذبه رب
الوديعة فالقول لرب الوديعة ضامن عند اصحابنا خلافا
لابن ابي ليلى كذا في احزالوديعة من الاصل لمحمد المودع
اذا قال لا ادري ايكما استودعني وادعاه رجلان
وابى ان يحلف لهما ولا بينة يعطيهما نصفين ويضمن
مثله بينهما لانه اتلف ما استودع بجهله مات رجل وعليه
دين وعنده وديعة بغير عينها لجميع ماترك بين الغرماء
وصاحب الوديعة بالحصص كذا في الاصل ايضا

كتاب المحجور والماذون

المحجور عليه بالسفه على قولهما المفتى به كالصغير
في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق والاستيلاد
والتدبير ووجوب الزكاة والحج والعبادات وزوال
ولاية ابيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق
وفي صحة وصاياه بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في
هذه واحكمه كالعبد في الكفارة فلا تكفر الا بالصوم
حتى لو اعتق عن كفارة ظهاره صح العتق ولا يجزيه
عنها ويصوم لها وتمامه في شرح بن وهبان واما
اقراره فيما ليتنا ولحقوبه انه صحيح عند ابي حنيفة
لا عندهما انتهى يعني بناء على الحجر بالسفه المفتى المحجور
عليه مواخذ باقراره فيقضى بما اتلفه من المال
واذا اعتق فالولاء على عاقلته لا الى ضمان لو اتلف

Copyright © King Saud University